الفهـــــرس

الأوضاع العامة -عام ٢٠٠٢ ..... ٤

الوضع السياسي: ٤

الوضع الاقتصادي ٥

علاقة جمعية التنمية الزراعية بالمؤسسات الحكومية و الغير الحكومية في العام ٢٠٠٢: ٦

اولا: علاقة الإغاثة بشبكة المنظمات الاهلية ٦

ثانياً: العمل والتشبيك مع المؤسسات الإقليمية والمحلية ٦

ثالثاً: العلاقة مع المؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الزراعة ٧

رابعاً: العلاقة مع المؤسسات الفلسطينية داخل الخط الاخضر ٨

الاوضاع الداخلية للمؤسسة..... ٨

الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠٢..... ١٠

الإنجازات المميزة عام ٢٠٠٢ ..... ١٠

اهم العقبات لعام ٢٠٠٢..... ١١

بناء قدرات كادر جمعية التنمية الزراعية ١١

جمعية التنمية الزراعية والإعلام ١١

جمعية التنمية الزراعية والتكافل الإجتماعي ١٢

ما تم تحقيقه من أهداف ١٣

الهدف الاول: تشجيع المزارعين على تطبيق اساليب وتقنيات زراعيــة بيئية ومسـتدامة والترويـج للمنتجات الزراعية السليمة ١٣

الهدف الثاني: تشجيع المزارعين على العودة للعناية بشجرة الزيتون ١٤

الهدف الثالث: توسيع كم ونوع البذور البلدية المحسنة لتغطية جزء من احتياجات المزارعين ١٤

الهدف الرابع: خلق فرص عمل في مشاريع وبرامج لحماية وتوسيع الرقعة الزراعية ١٦

الهدف الخامس: تشجيع اعتماد ممارسات صديقة للبيئة بين المستفيدين ١٧

الهدف السادس: تطوير مصادر مائية جديدة للقطاع الزراعي ١٩

الهدف السابع: تشجيع الاستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة للزراعة ١٩

الهدف الثامن: زيادة مشاركة المرأة الريفية في العملية الانتاجية ١٩

الهدف التاسع: تفعيل دور ومكانة النساء والتنظيمات النسوية في حياة التجمعات الريفية ٢١

الهدف العاشر: بناء قدرات اتحاد المزارعين ٢١

الهدف الحادي عشر: المساهمة في تسويق فائض الانتاج الزراعي ٢٣

الهدف الثاني عشر: تطوير العمل التطوعي التنموي لصالح الريف الفلسطيني ٢٤

الهدف الثالث عشر: تطوير قدرات المهندسين الزراعيين حديثي التخرج ٢٥

كلمة الافتتاحية

«ليس بمقدور الإنسان أن يتوقع ما تجلبه الأيام، وخاصة في فلسطين، ولكن بمقدور الإنسان أن يعمل تحت أية ظروف تفرضها هذه الأيام».

تحت هذا الشعار، رأت الإغاثة الزراعية دورها لعام ٢٠٠٢، حيث قامت بتهيئة نفسها للعمل في الظروف الصعبة، من اغلاقات وحواجز، ومنع تجول، وتدمير للطرق، ومنع العمل، أو الوصول إلى الأراضي الزراعية، أو إتلاف المحصول وإيصاله إلى المستهلك.

رغم كل هذه الظروف التي لا يتخيلها العقل عند مزارع في أي دولة في العالم. عملت الإغاثة الزراعية في مشاريع توفير الأمن الغذائي على مستوى الأسرة الفلسطينية، ومشاريع توفير فرص العمل من خلال مشروع الغذاء مقابل العمل والتنمية، ومشاريع استصلاح الأراضي، وشق الطرق، ومساعدة العائلات الفقيرة، والإرشاد والتدريب.

كانت البصمات واضحة في معظم المناطق التي وصلتها الإغاثة، وخاصة بعد استخدام هيكلية اللامركزية في العمل، وفتح الفروع في كل منطقة، وتوزيع العاملين ليصلوا إلى معظم المناطق.

كان مهم جداً أن يتعلم الناس مساعدة أنفسهم بأنفسهم وحل مشاكلهم، ويمكن أن يتم ذلك دون أن يتجمعوا مع بعضهم في تعاونيات ولجان وجمعيات نسائية وشبابية ومزارعين، وهذا ما تم بالفعل. واستطاعت معظم هذه التجمعات أن تأخذ دورها وأن تساهم في هذه المسيرة التنموية الوطنية.

إلى كل هؤلاء، نقدم شكرنا واعتزازنا، ونقول لهم بأننا نعمل من أجلهم وليس عنهم. إلى كل من ساعدنا في تحقيق هذه الإنجازات العظيمة، من مؤسسات أجنبية ومحلية وأفراد وسلطة، نقدم شكرنا، ونعاهدهم على العمل المشترك والتعاون.

راوية الشوا

رئيس مجلس الإدارة

التوجهات العامة لخطة عام ٢٠٠٣

ستستمر الإغاثة الزراعية في التركيز على معالجة القضايا المرتبطة بالفقر والتهميش في الريف الفلسطيني، في عام ٢٠٠٣ سيبقى هدف خلق فرص عمل للعاطلين خصوصاً في الريف، أحد أهم الأهداف التي تسعى الإغاثة الزراعية والمؤسسات المنضوية تحت مظلتها. سنستمر في تطوير وتطبيق مفهومنا التنموي « الإغاثة من أجل التنمية كأحد أهم ملامح عمل الإغاثة في الريف الفلسطيني.

كما ستبذل الإغاثة الزراعية جلّ جهدها من أجل تقوية وتدعيم المؤسسات التنموية الريفية من خلال المساعدة في تجميع الفئات المستهدفة حول قضية اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية.

باختصار شديد فإن عام ٢٠٠٣، هو عام دعم وتطوير التجمعات من أجل الوصول أكثر للمناطق الأكثر فقراً وتهميشاً، مع التركيز في عملنا على نقاط القوة والخبرة والثقة التي اكتسبتها الإغاثة خلال عشرون عاماً من العمل والتطوير للمناطق الريفية.

ولعل أكبر دليل على ذلك هو عملية التخطيط الكبرى بالمشاركة والتي تم خلالها حصر الاحتياجات وتحديد أولويات العمل مع أكثر من ٤٦٠ تجمعاً مختلفا في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يشكل عام ٢٠٠٣ عام تطوير وتعميق برنامج التوفير والتسليف، الذي بدأ باستحياء في عام ٢٠٠١ وانطلق عام ٢٠٠٢. حيث أن نظره سريعة على خطة البرنامج في هذا العام تبين أن هذا البرنامج سيسجل أكبر نمو بالنسبة لنشاطات الإغاثة الزراعية الأخرى.

ومن القضايا التي تحظى باهتمام كبير في عمل الإغاثة هو التسويق، ورغم أن ذلك لا يعكس نفسه في النشاطات الممولة إلا أن ذلك سيحظى بأكبر الاهتمام في نشاطات دائرة العلاقات الخارجية وكذلك التجمعات الأخرى.

ستستمر الإغاثة الزراعية في العمل من أجل رفع مهنية المؤسسات الريفية الإدارية والتنظيمية والمالية، بهدف تأهيلها للقيام بنسج علاقات شراكه حقيقية وفعّالة مع المؤسسات الأخرى على المستوى الجغرافي أو القطاعي، ويزيد من فاعلية وكفاءة برامج عملها في خدمة الريف الفلسطيني.

كما أن تفعيل هذه المؤسسات الريفية وترسيخ علاقة واضحة لها مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال شبكات ولجان فعّالة، ممّا سيؤهل المؤسسات الفلسطينية للعب دور قيادي في القضايا الإقليمية والدولية، خاصة قضايا البيئة والتنمية المستدامه.

وأخيراً «نحن نفعل ما نقول»

إسماعيل دعيق

المدير العام

الأوضاع العامة - العام ٢٠٠٢

الوضع السياسي:

شكل العام ٢٠٠٢ استمراراً لسابقه من ناحية تردّي الأوضاع السياسية و الاقتصادية و من حيث تسارع النزف في أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم على مدار الساعة. فقد أمضى الجيش الإسرائيلي الأشهر ألاثني عشر الماضية، وكأنه يتوّج احتلاله المستمر منذ ٣٥ عاماً، في تدمير البنية التحتية الأولية للحياة المدنية في الضفة الغربية وغزة ، ذلك القطاع الذي يعيش الناس فيه عملياً، داخل أقفاص تحيط بها أسوار إسمنتية لمراقبتهم وحرمانهم من حرية الحركة.

لقد ازدادت شراسة الاحتلال في العام ٢٠٠٢. و كان الحدث الأبرز لهذه الممارسات يتمثّل في إعادة احتلال المدن في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، حيث بدأت الإجتياحات في شهر آذار و استمرت طوال العام ٢٠٠٢ لتطول كافة المدن. وقد بلغت هذه الحملة ذروتها أثناء اقتحام مدينتي جنين و نابلس ، اذ استشهد ما يقارب ١٨٠ شخصاً في غضون أسبوعين. في حين بلغ عدد الشهداء في مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة في هذا العام ١١٧٤ شهيداً، أي ما يقارب ضعفي عدد الشهداء في العام ٢٠٠١. كما جرح أكثر من ٤١٠٠٠ فلسطيني من مختلف المحافظات، ناهيك عن الهدم الجزئي أو الكلي لأكثر من ٥٥٧٣ بيتاً و ١٣٤ منشأة آبار مياه واقتلاع ٢٤٢,٥٩٦ شجرة. و لقد لعبت جمعية التنمية الزراعية دوراً أساسياً في مجال الإغاثة الإنسانية لشعبنا الفلسطيني في المناطق المحاصرة. وتمكنت الحملة من تقديم مساعدات طارئة لآلاف الأسر في ظروف قاسية وبالغة التعقيد.

كان للحملة الإسرائيلية هدف سياسي يطمح إلي تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني وإضعاف السلطة الوطنية ومؤسساتها الخدماتية لإرغام الشعب الفلسطيني على قبول الحلول الإسرائيلية والتي تجرده من حقه الشرعي في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة والذي كان واضحاً بشكل جليّ في عمليات القصف الوحشي و التخريب التي تعرضت له الوزارات والمطار والمؤسسات الأهلية المختلفة. هذا بالإضافة إلى الإغلاقات المتواصلة الهادفة إلى عزل المدن الفلسطينية عن بعضها بعضاً، و عزلها عما يحيط بها من تجمّعات ريفية، حيث خضع ٢ مليون فلسطيني في العام ٢٠٠٢ إلي ٢٣٨ يوماً من الحصار المشدّد. كما بلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية ١٢٠ حاجزاً يقسّم الضفة الغربية إلى ٣٠٠ تجمع سكاني و قطاع غزة إلى ثلاث مناطق رئيسية.

الحدث الآخر الذي لا يقل خطورة عن الإجتياحات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٢، يتمثّل في البدء ببناء الجدار العنصري الاستيطاني في شهر أيار المنصرم، الذي سيمتد بطول ٣٦٠كم من شمال مدينة جنين إلى جنوبي مدينة الخليل. في المرحلة الأولى من عملية بناء الجدار تم تجريف ما يقارب ١٠٠٠٠ دونم على طول ١٢٥كم ما أدى إلي عزل ١٥ قرية فلسطينية واقتلاع ما يقارب ٨٣٠٠٠ شجرة وتدمير ٣٥٠٠٠م من شبكات الريّ والعشرات من البيوت البلاستيكية في أكثر من ٣٩ قرية وتجمع سكاني فلسطيني. إن إنشاء هذا الجدار يعتبر على درجة كبيرة من الخطورة بحيث يعرّض أكثر من٩٦,٠٠٠ دونم من أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية للمصادرة من قبل الاحتلال. لذلك قامت جمعية التنمية الزراعية بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الأهلية بتنظيم حملة شعبية لمواجهة الجدار و تنظيم الجهود المحلية و الدولية لوقف العمل به والحد من آثاره المدمّرة على المزارعين. وتستعد المؤسسة في العام الجاري ٢٠٠٣ لتنظيم المزارعين الذين يملكون أراضي زراعية خلف الجدار و مساعدتهم للصمود عليها و تطويرها للحيلولة دون مصادرتها.

الوضع الاقتصادي

لقد ازداد الوضع الإقتصادي سوءً في العام ٢٠٠٢، حيث أشار مركز الإحصاء الفلسطيني، في مسح أجراه، إلى أثر الاجراءات الإسرائيلية على الوضع الإقتصادي للأسر الفلسطينية في العام ٢٠٠٢، بأن٥,٥٦ ٪ من الأسر (أي ما مجموعه ٣١٨٤٤٨ اسرة) فقدت ٥٠٪ من دخلها في السنة الأخيرة. و قد أشار المسح أيضاً إلى أن ٨,٥٧ ٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية و ٦,٨٤٪ من الأسر في قطاع غزة (٣٧٤٨١١ أسرة) تعيش تحت خط الفقر. هذا وقد أثّر الوضع الحالي على متوسط الدخل للأسرة الفلسطينية حيث انخفض هذا الدخل بمقدار ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي.

لقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في نهاية ٢٠٠٢ حوالي ٣٢٠ ألف مقارنة بـ٢١٩الف في عام ٢٠٠١ ، حيث ازدادت البطالة بنسبة ٥,٧٪ في الضفة الغربية و ٤,٩٪ في قطاع غزة مقارنة بالعام الماضي لتصل ٦,٣٣٪ في جميع المناطق الفلسطينية. شكّل انخفاض العمالة في إسرائيل بنسبة ٥٣٪ أحد أكبر العوامل التي أدت الى ازدياد نسبة البطالة بين الفلسطينيين. و يجدر التنويه هنا بانّ النسب سالفة الذكر تغطّي جميع المناطق الفلسطينية، و لا تعكس بشكل دقيق نسب البطالة في الريف الفلسطيني، و التي قد تصل إلى ٧٥٪ في بعض الاحيان، خصوصاً في القرى المحاذية لـ «الخط الأخضر»، والتي تعتمد بشكل مباشر على العمالة في إسرائيل.

و تفيد التقارير الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية أن الإقتصاد الفلسطيني تعرض لخسائر فادحة تقدر بـ ٦ مليارات دولار تقريباً نتيجة للخسائر الناجمة عن توقّف قوى الإنتاج و صعوبة نقل البضائع الفلسطينية محلياً و دولياً، حيث تراجعت الطاقة الإنتاجية في المصانع بنسبة ٦٠٪. و تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل دخول بضائعها إلى المدن و القرى الفلسطينية عَبر الحواجز، وتؤمّن وصولها إلى المستهلك الفلسطيني، الذي أصبح مجبراً على شرائها في ظل عدم توفّر بديل وطني.كما بلغت خسائر القطاع الزراعي في العام ٢٠٠٢ حوالي ٨,٦٤١ مليون دولار طبقاً للتقارير الصادرة عن وزارة الزراعة الفلسطينية، منها ٣,١٨٥ مليون دولار خسائر تجريف الأشجار و المحاصيل و تدمير المنشآت الزراعية، مقارنة بـ٤٨ مليون دولار في العام ٢٠٠١ , و٦,١٣٠ مليون دولار خسائر تدني أسعار المنتجات الزراعية، مقارنة بـ ٥٠ مليون في العام ٢٠٠١، ١٦ مليون دولار خسائر ارتفاع أسعار الأعلاف، ٨,٢٨ مليون دولار خسائر الصادرات إلى اسرائيل و الخارج، ٨,٢٨٠ خسائر العمالة الزراعية، مقارنة بـ ١٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٠١. بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن شلّ حركة النقل الزراعي و عائدات التسويق و خسائر قطاع الزيتون وخسائر قطاعي الثروة الحيوانية و الأسماك و تقدر جميعها بما يقارب ٦٠ مليون دولار. قائمة التدمير المنهجي و المخطط في القطاع الزراعي شملت اقتلاع ٢٤٢,٥٩٦ شجرة، جرف و تدمير ٣٥٨,٥٣ دونم زراعي، قتل ١٩٨ راس بقر و ٢٤٨٣ راس غنم و ٢,١ مليون طير، إتلاف ٦٢١١ خلية نحل، هدم ٢٠٩ آبار و ٧٦٦ بركة و خزان ماء مع جميع ملحقاتها. هذه الخسائر ألحقت ضرر بما يقارب ٧٩٠٠ مزارع فلسطيني.

رغم الخسائر الفادحة في القطاع الزراعي، خصوصاً فيما يتعلق بالعمالة الزراعية، إلا أن هذا القطاع استطاع استيعاب ١٥٠٠٠ عامل جديد في العام ٢٠٠٢. و لم يساهم في ازدياد نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني رغم تردي الأوضاع الاقتصادية للمزارعين. هذا يدل على ان القطاع الزراعي هو صمّام الأمان للعائلات الريفية الفلسطينية ، التي تشكل ٦٥٪ من مجموع السكان. الحكومة الإسرائيلية تدرك هذه الحقيقة وتحاول باستمرار و بأشكال متعددة الحدّ من قدرات المزارع الإنتاجية عن طريق: مصادرة الأراضي الخصبة، تجريف واقتلاع الأشجار المثمرة، تخريب المحاصيل، السيطرة على الموارد المائية واعاقة عملية التسويق الزراعي.

لقد كانت المعاناة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٢ دليلاً على ارتباط الإقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، و كان السبب في ذلك محاولة الإحتلال الإسرائيلي على مدار الـ٣٥ سنة الماضية أن تبقى السوق الاستهلاكية الفلسطينية

مفتوحةً أمام المنتَج الإسرائيلي، وساهم في افشال عملية بناء اقتصاد فلسطيني مستقل. لقد أدّى كل ذلك إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المساعدات الخارجية غير الكافية لسدّ احتياجاته الأساسية رغم أن هذه المساعدات ساهمت في التخفيف من معاناة الفئات الفقيرة و المهمشة من الشعب الفلسطيني.

علاقة جمعية التنمية الزراعية بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العام ٢٠٠٢:

أولاً: علاقة الإغاثة بشبكة المنظمات الاهلية:

رغم الظروف المحيطة، على خلاف تعقيداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العام ٢٠٠٢، حاولت جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) الاستمرار بأنشطتها المختلفة لدعم عمل شبكة المنظمات الأهلية بالاستناد إلى رؤيتها ورسالتها الوطنية و التنموية ودورها في البناء الديمقراطي وحتى لو برز أحد الأدوار على حساب الأدوار الأخرى، كنتيجة لظروف الطوارئ، وضرورة الاستجابة لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي. وقد تميز دور جمعية التنمية الزراعية باستمرار استضافة الشبكة، حيث تم عقد (٥) اجتماعات للهيئة العامة، وأكثر من (٥٠) اجتماع اللجنة التنسيقية خلال العام المنصرم. وقد شاركت الإغاثة بفعاليات (١٦) لجنة مشكلة من قبل شبكة المنظمات الاهلية. و قد كان لهذه اللجان دور وتأثير في إبراز دور جمعية التنمية الزراعية في قضايا مختلفة من أهمها:

تطوير السياسات التمويلية للمؤسسات الأهلية من خلال لجنة المشروع الفرنسي لدعم NGOs، وكذلك العضوية في مجلس الإشراف لمشروع البنك الدولي، و إبراز أهمية المشاركة في قضية البناء الديمقراطي من خلال العضوية في لجنة مؤسسات العمل الأهلي. و تفعيل دور المؤسسات الأهلية في السياسات العامة للطوارئ من خلال العضوية في لجنة الطوارئ الوطنية، لدعم مناطق نابلس وجنين.

وقد برز دور الإغاثة في محاور العمل الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني من خلال:

أولاً: المساهمة في النشاط الوطني العام، من خلال المشاركة بفعالية مع وفود التضامن والحماية الشعبية GIPP، عمل لقاءات مع القنصليات والممثليات والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، و الاستمرار في العمل بفعالية مع المرصد الفلسطيني وغيرها من النشاطات.

ثانياً: تعزيز البناء الديمقراطي الداخلي والإصلاح من خلال المشاركة في اللجنة الوطنية لتعديل قانون الانتخابات الفلسطينية، والمشاركة في لجنة المؤسسات الأهلية للبناء والمقاومة. وكذلك الضغط باتجاه تطبيق قانون الجمعيات الأهلية للعام ٢٠٠٠. التشديد على إجراء انتخابات اللجنة التنسيقية خلال العام ٢٠٠٢، رغم الظروف الصعبة. وكذلك تسهيل آليات الاتصال مع مؤسسات أهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز التنسيق مع مؤسسات أهلية فلسطينية «اتجاه» داخل مناطق ١٩٤٨.

ثالثاً: تعزيز التنسيق بين المؤسسات والأطر الأهلية محلياً وإقليمياً دولياً من خلال تعزيز العلاقة مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ومؤسسات القطاع الخاص والمشاركة في لقاءات عالمية مثل المنتدى الاجتماعي/فلسطين، والاستمرار بإصدار البيانات وملحق العمل الأهلي.

رابعاً: المشاركة في كافة اللجان الطارئة للعمل مع المؤسسات بعد الاجتياح الإسرائيلي، وإعادة احتلال المدن الفلسطينية آذار، نيسان/٢٠٠٢، من خلال القيام بدور حيوي خارجي في مجال تنسيق توصيل المساعدات الغذائية والطبية، وتنسيق فعاليات وفود الحماية الشعبية GIPP. وتم تقدير مساهمة جمعية التنمية الزراعية خلال العام ٢٠٠٢. بالوقت الذي تم استثماره من قبل الكادر العامل في الضفة الغربية وقطاع غزة بمبلغ يزيد عن (١٠٠,٠٠٠دولار)، من خلال الزمن الذي تم استثماره في العمل للشبكة.

ثانياً: العمل والتشبيك مع المؤسسات الإقليمية والمحلية، حيث تابعت الإغاثة العضوية في الشبكات التالية:

١. الشبكة العربية للزراعة المستدامة (ANSAD) – حافظت جمعية التنمية الزراعية على دورها كمنسق للشبكة،٢- حيث عقدت اجتماعها الرابع في مدينة عمان بتاريخ ٩-٢٠٠٢/٩/١١ ,٣- بحضور الدول التالية: (مصر، ٤- تونس، ٥- المغرب، ٦- فلسطين، ٧- اليمن، ٨- سوريا، ٩- الأردن، ١٠- موريتانيا). وقد اُتفق على خطة الشبكة للعام ٢٠٠٣

وذلك من خلال:

- متابعة ورشات العمل المستدامة، وإضافة الجزائر كعضو جديد للشبكة.
- متابعة توثيق تجارب الإغاثة الزراعة المستدامة على مستوى الوطن العربي.
- المساهمة في تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجالات الزراعة المستدامة.

وفي المجالات الفنية، عقدت الشبكة ورشات عمل وتدريب في المجالات التالية::

- تدريب لأعضاء الشبكة على شبكات الري بالتنقيط-الأردن، ـ بحضور ١٤ متدرباً.
- تدريب في مجال التعقيم الشمسي-مصر.
- زيارة تبادلية بخصوص الزراعة العضوية في مصر من قبل أعضاء جمعية التنمية الزراعية.

٢. لجنة الزراعة الحضرية-غزة-وتضم في عضويتها ممثلين عن البلديات، بعض المؤسسات البيئية، جامعة الأزهر، وزارة البيئة، وجمعية التنمية الزراعية عضو فعّال في الشبكة العالمية للزراعة الحضرية. (خلال العام ٢٠٠٢ كان نشاط اللجنة مجمداً نتيجة للأوضاع.

٣. لجنة التنسيق الزراعي-تعمل في الضفة الغربية، حيث أن المركز العربي للإقراض الزراعي هو المنسق لها، وجمعية التنمية الزراعية المنسق لها في قطاع غزة. وتضم هذه اللجنة في عضويتها كافة المؤسسات الأهلية العاملة في التنمية الريفية، ويقع على عاتقها متابعة قضايا التسجيل مع وزارة الزراعة وقضايا تخص السياسات العامة للقطاع الزراعي الفلسطيني، (القوانين والتشريعات، الطوارئ وغيرها).

٤. العلاقة مع مجلس الدواجن الفلسطيني، و تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال تنظيم مزارعي الدواجن، إجراء الانتخابات، وتقديم الخدمات لعام ٢٠٠٣.

٥. شبكة المنظمات الأهلية العربية،١٨. والتي أسست في القاهرة في العام ١٩٩٧ , ١٩. وجمعية التنمية الزراعية عضو مؤسس فيها.

٦. شبكة الزراعة العضوية-إيطاليا IFOAM، وهي شبكة فنية متخصصة في مجال إصدار الشهادات، ودعم التنسيق والتعاون بين دول حوض البحر المتوسط، وقد تم إرسال اثنين من جمعية التنمية الزراعية إلى إيطاليا للتدريب في هذا المجال.

٧. شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، وتضم الشبكة في عضويتها:

- لجنه أبحاث الأراضي.
- مؤسسة أريج.
- جمعية التنمية الزراعية (جمعية التنمية الزراعية).
- مجموعة الهيدرولوجيين.

ويتم استضافتها حالياً من قبل جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ولا بد من التأكيد على أهمية الدور الذي لعبته الشبكة لعمل الحشد والمناصرة، وتوفير المعلومات والتنسيق بين المؤسسات المهتمة بجدار الفصل العنصري خلال العام ٢٠٠٢. وما زالت تقوم بدور حيوي في مجال توفير المعلومات ونشر التقارير، وكذلك ترتيب الزيارات للوفود التضامنية مع المزارعين المتضررين من الجدار.

٨. عضوية الإغاثة في مشروع FAO عن مؤسسات القطاع الزراعي، وكذلك العضوية المنبثقة عن FAO في مجال المكافحة المتكاملة للآفات (IPM) مع دول الشرق الأوسط (سوريا، لبنان، الأردن، مصر، إيران. فلسطين). حيث يتم العمل حالياً على برنامج IPM على العنب وبيوت البلاستيك خلال العام ٢٠٠٣.

٩. عضوية جمعية التنمية الزراعية بشبكة الجندر العالمية، وهي شبكة متخصصة بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) وتجمع في عضويتها ٣٤ مؤسسة أهلية من كل أنحاء العالم و ترعاها مؤسسة نوفب.

ثالثاً: العلاقة مع المؤسسات الحكومية، خاصة وزارة الزراعة:

شهد العام ٢٠٠٢ تطوراً في العلاقة المهنية بين وزارة الزراعة وجمعية التنمية الزراعية، وكان من أبرز النشاطات التي تم العمل عليها النقاط التالية:

١. عقد اجتماعات لجنة التنسيق الزراعي بصورة متقطعة بسبب الظروف الصعبة.

٢. القيام بتفعيل مشاركة المزارعين في صياغة وتعديل القانون الزراعي بعد توقيع اتفاقية مع اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي، حيث تم إصدار اقتراحات مكتوبة، وكذلك شرح للقانون الزراعي، وعمل حلقات تلفزيونية وورشات عمل بالمناطق، وبمشاركة فاعلة من وزارة الزراعة ودوائرها في المناطق المختلفة، حيث كان القانون الزراعي

من أوائل القوانين التي يتم عرضها على كافة المناطق بهدف إعلام المزارعين بأهمية وضمان المشاركة العالية في صياغته ليكون قانوناً عصرياً لخدمة الزراعة والقطاع الزراعي.

٣. الاستمرار بتنفيذ مشروع البنك الإسلامي للتنمية-صندوق الأقصى بشراكه ما بين وزارة الزراعة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في مجالات:
   - الاستصلاح للأراضي الزراعية الفردي والجماعي:
   - شقّ الطرق الزراعية.
   - الإرشاد والتدريب وزراعة الأشجار.
٤. مشروع وادي غزة، ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع جمعية التنمية الزراعية ضمن ائتلاف مؤسسات أهلية زراعية (وزارة البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجان العمل الزراعي).
٥. برنامج خلق فرص عمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم العمل وتنفيذ النشاطات في مجالات الري والبيئة في قطاع غزة.
٦. مشروع التنوع الحيوي بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية و UNDP وجمعية التنمية الزراعية.
٧. مشروع تطوير برامج الإقراض النسوية من خلال التدريب والإرشاد السنوي، بالتعاون مع إيفاد، أنيرا، وزارة العمل، وبتنفيذ من قبل جمعية التنمية الزراعية - جمعيات التوفير والتسليف.
٨. مشروع تطوير قرى جنين (VSP)، وهذا المشروع يهدف إلى العمل مع التجمعات القروية من خلال مركز «معاً» التنموي، مجموعة الهيدرولوجيين، جمعية التنمية الزراعية، وبدعم من مؤسسة كير الدولية.

رابعاً: العلاقة مع المؤسسات الفلسطينية داخل الخط الأخضر:

١. العلاقة المميزة مع (اتجاه)-اتحاد جمعيات عربية فلسطينية ١٩٤٨ في مجال:
   - توفير المواد الغذائية والأدوية.
   - حملات التضامن وزيارات الوفود و المظاهرات على الحواجز.
   - الإعلام وتوفير المعلومات.
٢. العلاقة مع جمعية الأهالي في الناصرة من خلال:
   - إصدار مجلة «المزارع» بصورة مشتركة.
   - القيام ببعض الأبحاث المشتركة مثل المصائد لذبابة ثمار الزيتون، وكذلك مشروع تطوير معلومات الري والمياه IMIS.
   - متابعة قضايا التبني والتكافل الاجتماعي، وجمع التبرعات والمساعدات وتسويق زيت الزيتون.
٣. العلاقة مع جمعية الجليل، شفا عمرو، وقد تطورت في مجال الأبحاث والدراسات العلمية والمشاريع التطبيقية المشتركة مثل:
   - التنسيق لعمل مشاريع خاصة بالنباتات الطبية.
   - بحث تطوير إنتاج اللحم قليل الدهن بالدواجن.
   - جمع التبرعات والأدوية ومعالجة بعض الإصابات ومتابعة علاجها.
   - توفير المعلومات وإرسال الوفود التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

الأوضاع الداخلية للمؤسسة

لضمان استمرار خدمات جمعية التنمية الزراعية في ظل الظروف السياسية و الإغلاقات المتكررة، فقد تقرر نقل المقر المركزي لعمليات المؤسسة إلى منطقة الرام ، تلك التي تتميز بإتصالها بجميع مناطق الضفة الغربية لضمان التواصل بين الفروع والمركز. هذا التغيير نتج عنه تكاليف إضافية للمؤسسة، اذ تم استئجار و تجهيز مقر جديد وثلاث شقق سكنية للموظفين المتنقلين.

ان أحد أكبر التحديات للعام ٢٠٠٢ كان ضمان وصول الخدمات إلى اكبر عدد ممكن من فئات الشعب الفلسطيني المهمشة، خاصة القرى البعيدة عن مراكز المدن الرئيسية في ظل الإغلاقات والحصار المستمر لمناطق الضفة الغربية و قطاع غزة. فقد تم فتح ثلاثة فروع جديدة في العام ٢٠٠٢ في مناطق: طوباس، قلقيلية والقدس. بالإضافة إلى تجهيز ما لا يقل عن ٤ مكاتب اتصال فرعية لخدمة تجمعات القرى المحاصرة بشكل دائم، والتي

أصبح من الصعب الوصول اليها بشكل مستمر عن طريق خدمات الفروع الرئيسية ما زاد من الأعباء المالية و الإدارية للمؤسسة.

عملية التخطيط و التنفيذ واتخاذ القرارات لمشاريع و برامج المؤسسة أصبح يتم من خلال مجلس لمدراء التجمعات والدوائر الرئيسية والمدير العام، والذي يجتمع بشكل دوري لمناقشة المستجدات في عمليات المؤسسة. اما بالنسبة إلى استمرار التواصل بين الفروع الواقعة في الضفة الغربية وتلك المحاصرة بشكل مطلق في قطاع غزة، فقد تم تشكيل وحدة ادارة مركزية في قطاع غزة لمتابعة المشاريع و الشؤون الفنية و الإدارية في جميع مناطق غزة بالتنسيق مع الإدارة المركزية في الضفة الغربية و ذلك من خلال استخدام الهاتف و الفاكس و البريد الإلكتروني.

نتيجة لهذا التوسع في نشاطات و خدمات المؤسسة، فقد تم توظيف ٢٢ من العاملين الجدد ليصل عدد الموظفين في جميع الفروع إلى ١٣٤ موظف منهم ٤٧ أمراة (٣٥٪) و٨٧ من الرجال (٦٥٪) . وهذا الرقم المذكور لا يشمل الـ (١٨) موظف على برامج أو مشاريع برواتب جزئية، ٩ من النساء و ٩ من الرجال.

اما بالنسبة إلى نظام التحفيز لعام ٢٠٠٢ فقد تم الاستمرار ببرامج التعليم الجامعي الذي يساهم بـ ٥٠٪ من رسوم التعليم لـ ٢١ موظفاً، و يوفر الوقت اللازم للمشاركين بالبرنامج لتأدية مسؤولياتهم الأكاديمية. و لقد تم تقديم مكافئات مالية لـ ٣٥٪ من العاملين الذين تميز أدائهم في العام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم عقد ٤ جلسات تفريغ نفسي للكادر لمدة ٧ أيام في جميع مناطق عمل الإغاثة لمناقشة التغيرات التي واجهت الموظفين نتيجة وضع الطوارئ في العام ٢٠٠٢. ولقد تمت استضافة خبير متخصص في مجال أنظمة التحفيز لتصميم نظام تحفيز شامل لطاقم المؤسسة و المتطوعين في العام ٢٠٠٣.

لقد تم الاستمرار في تعميق مفهوم تحالف جمعية التنمية الزراعية (CORDA) المؤلف من جمعية تنمية المراة الريفية واتحاد المزارعين وأصدقاء الإغاثة و التجمعات الريفية، حيث تم البدء ببرنامج بناء قدرات للشركاء في التحالف كجزء من تهيئتهم للمرحلة الانتقالية من دوائر عاملة تحت ظل المؤسسة إلى مؤسسات شريكة، و ذلك بتقديم الدعم المالي والإداري واللوجستي في العام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى نشاطات لتطوير قدرات المؤسسات الشريكة من خلال مؤتمرات و نشاطات مشتركة تسنح الفرصة لتبادل الخبرات والتجارب الفنية والمهنية.

جمعية التنمية الزراعية العام ٢٠٠٢

الإنجازات المميزة العام ٢٠٠٢:

١. توزيع تبرعات ومساعدات إنسانية بقيمة ٦,٣ مليون دولار على ٨٢٠٠٧ عائلة فلسطينية محتاجة.
٢. شق ٤٢٣ كم من الطرق الزراعية التي ساهمت بشكل كبير في تامين التنقل والتواصل بين المناطق الفلسطينية و تسهيل وصول المزارعين إلى ١٨٠٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية.
٣. استصلاح ١٤٤٠ دونم من الأراضي الزراعية
٤. بناء ٢٠٩٨٥٣ م٢ من الجدران الاستنادية بهدف حماية الأراضي الزراعية و توفير فرص عمل.
٥. توزيع بذور واشتال محسنة لزراعة ٨٦٠ دونماً لدى ٧٩٥ مزارعاً.
٦. عمل ١٥٣ حملة تشجير زرع خلالها ٢١٨٠٠٠ شجرة.
٧. بناء قاعدة قوية من المؤسسات الريفية القاعدية والتعامل مع ٤٦١ تجمع للمزارعين والنساء والشباب.
٨. بناء ١٣٠ تجمع ريفي جديد. ١٠ تجمعات توفير وتسليف، ٥٥ تجمع نسوي، ٢٦ نادي شبابي وبيئي، و٣٦ تجمعاً زراعياً. ليبلغ عدد التجمعات في ٢٠٠٢: ٤٦١ تجمع قاعدي.
٩. بلغ عدد المستفيدين من مشاريع ونشاطات جمعية التنمية الزراعية ١٩١,١٧٢ (١٢٤,٢٦١ امراة (٦٥٪) و ٦٦,٩١١ رجل (٤٥٪)).
١٠. عمل ٦٤ مخيماً صيفياً للأطفال بمشاركة ٦٤٠ قائداً وقائدة من الشباب لخدمة ٩٦٠٠ طفل.
١١. مساعدة ستة جمعيات توفير و تسليف في عملية التسجيل.
١٢. لقد وفر برنامج تطوير المصادر المائية ٩٢٩١٢م٣ من المياه لري ٤٥٦٠ دونماً زراعياً و سقاية ١٠٥٠٠ راس ماشية،١٦. بالإضافة الى توفير ٤٣,٠٠٩ يوم عمل لصالح ٤٥٦٠ عامل
١٣. عمل ٣ فعاليات خارجية، تنظيم ٤٥ زيارة ميدانية لوفود صحفية ودبلوماسية، أجنبية ومحلية، وتغطية النفقات الإدارية لإحدى مكاتب لجنة مواجهة الجدار الاستيطاني في مواقع الجدار.
١٤. عمل دراسة مفصلة عن احتياجات المزارعين في مواقع الجدار.

أهم العقبات للعام ٢٠٠٢:

١. صعوبة التنقل ما بين الفروع و المركز الرئيسي نتيجة الحواجز العسكرية.
٢. إغلاق المناطق مما صعب الحركة لتنفيذ النشاطات و المشاريع
٣. صعوبة عقد اجتماعات مع فروع قطاع غزة و تبادل الخبرات.
٤. صعوبة عقد اجتماعات مع مجلس الامناء ووجود نصاب قانوني.
٥. ارتفاع مصاريف المواصلات و الإتصالات بنسبة تعلدل ١٢٧٪.
٦. صعوبة انهاء خدمات موظفين المشاريع بعد انتهاء مشاريعهم و تمويل هذه المشاريع.
٧. تعرّض الموظفين للإصابة و الاعتقال و الضرب من قبل قوات الإحتلال أثناء أداء عملهم.
٨. تأخير وصول المعاملات و التقارير نتيجة صعوبة المواصلات
٩. فقد جزء من الوثائق و التقارير الخاصة بالمشاريع و البرامج نتيجة الاقتحامات لمقرات المؤسسات من قبل قوات الإحتلال.

بناء قدرات كادر جمعية التنمية الزراعية:

أكسبت تجربة العام ٢٠٠٢ كادر جمعية التنمية الزراعية تجربة مميزة في مجال التعامل مع الأزمات و القدرة على تغيير النشاطات بشكل سريع و فعال للتأقلم مع احتياجات المجتمعات الريفية في ظل أوضاع الطوارئ وطبيعة توزيع الكادر في جميع المناطق الفلسطينية و علاقاته الواسعة و المتينة مع المؤسسات و المجتمعات الريفية مكنته من الوصول إلى الفئات المهمة و الفقيرة من الشعب الفلسطيني، كل ذلك في الوقت الذي عجزت عن فعل ذلك الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية. إن ثقافة المؤسسة الداعية إلى تفعيل العمل التطوعي و مساندة الفئات المهمشة من الشعب الفلسطيني وسياسة اللامركزية بالعمل هما سرّ نجاح الكادر في تنفيذ مشاريع الطوارئ واكتساب مهارات وقدرات إدارية وتنموية جديدة. وأهمها:

- تشكيل و تنظيم و بناء قدرات لجان طوارئ في جميع المناطق حيث استطاع كادر المؤسسة تشكيل و تفعيل عمل ١٦٢ لجنة. هذه اللجان ستضمن استمرار و تطور عطاء المتطوعين بشكل منظم.
- تقدير احتياجات المجتمعات في ظل الطوارئ و تلبية هذه الاحتياجات بطرق تنموية تضمن كرامة المجتمعات المستفيدة. أحدالأمثلة المهمة على ذلك مشروع العمل مقابل الغذاء الذي نفذته المؤسسة، حيث وفرت للمستفيد العاطل عن العمل الفرصة لتقديم خدمة للمجتمع مقابل المساعدات التي يتلقاها عن طريق المشاركة في مشاريع إنتاجية وحملات نظافة و ترميم للمرافق الخاصة و العامة في مكان سكنه.
- القدرة على تنظيم الوقت بحيث نفذ الكادر مشاريع الطوارئ وبالوقت ذاته حافظ على استمرارية نشاطات المؤسسة المخطط لها لعام ٢٠٠٢.

بالإضافة إلى القدرات المكتسبة من تنفيذ المشاريع، فقد شارك كادر الإغاثة بـ ٦٦ يوماً تدريبياً في مجالات متعددة كان أهمها: دورات في مجال الإتصال، إدارة المشاريع، الإرشاد التنموي، مفهوم الجندر، اختيار المستفيدين، البيئة، حيث صممت هذه الدورات لتلبية احتياجات الكادر في مجال بناء التجمعات الزراعية و النسائية و الشبابية.

التجربة الأخرى في مجال بناء القدرات و التي لاتقل أهمية عن مشاريع الطوارئ، كانت عملية التخطيط للعام ٢٠٠٣، إذ تم وضع برنامج تدريبي متكامل للمرشدين التنمويين في جميع المناطق، تضمنت ٥ ورشات عمل مركزية لمناقشة مفاهيم التجمعات و الشبكات و الحركات الاجتماعية و ٣٠ يوماً من التدريب الميداني على مهارات البحث السريع بالمشاركة و تقدير الاحتياجات. أهم نتائج التدريب كان عمل ٤٦١ خطة تشغيلية لجميع التجمعات الريفية الشريكة و توحيد جميع هذه الخطط في خطة واحدة تكون خطة جمعية التنمية الزراعية للعام ٢٠٠٣.

جمعية التنمية الزراعية و الإعلام:

لإيمان المؤسسة بأهمية وجود إعلام تنموي كأداة للضغط والمناصرة، وعنصر أساسي لبناء قدرات التجمعات الريفية، فقد تم تأسيس وحدة إعلامية في النصف الأخير من عام ٢٠٠٢ تتألف من خبيرين في مجال الأعلام المسموع، المرئي والمكتوب لتصميم وتخطيط برامج لبناء القدرات الإعلامية لمرشدي الإغاثة التنمويين والمؤسسات الشريكة.

كخطوة أولى في تطوير البرنامج، تم العمل مع كوادر المؤسسة في المركز والفروع لتفعيل دورهم في إيصال أصوات الفئات

المهمّشة في الريف الفلسطيني وإعطاء هذه الفئات الفرصة للتعبير عن احتياجاتها وظروفها المعيشية بوسائل الإعلام المحلية و العالمية، حيث تم التعاون مع كوادر المؤسسة في عمل النشاطات التالية:

- عمل خمسة تقارير إخبارية.
- تصميم و تصوير ثلاثة أفلام وثائقية.
- خمسة لقاءات تلفزيونية على الفضائية.
- ٢٣ لقاء على التلفزيونات المحلية. نشر ٧٠ خبراً في وسائل الإعلام المكتوب المحلي.
- عقد ٥٥ لقاءً من خلال الإذاعات المسموعة.
- تنسيق ٣٠ جولة للصحافيين المحليين والأجانب إلى المناطق الريفية ، خصوصاً تلك المتأثرة بالجدار الفاصل.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم العمل على تأسيس أرشيف فوتوغرافي لتوثيق الإنجازات التنموية لجمعية التنمية الزراعية وشركائها من التجمعات القاعدية بالإضافة إلى توثيق انتهاكات سلطات الاحتلال للقطاع الزراعي. أما في مجال التسويق، فقد ساهمت الوحدة الإعلامية المشكلة حديثا في عملية تسويق المنتجات الزراعية ، خصوصاً زيت الزيتون، التّمور، والمفتول، و ذلك عن طريق نشر ثلاثة تقارير إخبارية، فيلم وثائقي، و سبعة برامج تلفزيونية على المحطات المحلية.
ستكون نشاطات وحدة الإعلام جزءاً مهماً من خطة العمل للمؤسسة في العام ٢٠٠٣ حيث سيتم التركيز على إنشاء برنامج لبناء القدرات في مجال الإعلام و استخداماته كأداة للضغط و المناصرة. بالإضافة إلى تجهير الوحدة بالمعدات و الوسائل الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

جمعية التنمية الزراعية و التكافل الإجتماعي:

نتيجة للاوضاع السياسية و الإقتصادية الصعبة للشعب الفلسطيني و ازدياد حجم نشاطات الطوارئ و الإغاثة المنفذة من قبل المؤسسة، قررت جمعية التنمية الزراعية تشكيل دائرة مستقلة في العام ٢٠٠٢ تعنى بمشاريع التكافل الإجتماعي كامتداد للعمل في المجالات التنموية الاخرى. تركز عمل الدائرة في هذا العام على تنفيذ خمسة برامج اساسية هي مشروع الطوارئ، الحقيبة المدرسية، العمل مقابل الغذاء، التعليم الشعبي و مشروع تبني العائلات الفقيرة.
مشروع الطوارئ تم تنفيذه خلال فترة الإجتياحات العسكرية لمناطق الضفة الغربية بالفترة ما بين شهري نيسان و تموز، حيث تم توزيع اغذية و مستلزمات اساسية بقيمة ١٠٠,٨٢٩ دولار على ٦٤,٣٤٧ عائلة. و قدرت المساهمة المجتمعية من التبرعات التي تم جمعها من المزارعين بالتعاون مع الاندية النسوية ٣٤٧,٢١٣ دولار. تم جمع و توزيع المواد بمساعدة ما يقارب المتطوعين حيث بلغ عدد ايام التطوع ١٢٠٠ يوم عمل، وقد ساهمت المؤسسة أيضاً بالتعاون مع المؤسسات الأهلية الأخرى في عملية تفعيل المدارس الشعبية اثناء حالات منع التجول المشدّد على مدن جنين، قلقيلية، و نابلس، حيث استفاد من هذا النشاط ما يقارب ٧٨٠٠ طالب و طالبة.
أما بالنسبة إلى مشروع الحقيبة المدرسية، فقد تم توزيع ٣١٨١ حقيبة مدرسية على طالبات المدارس من العائلات المحتاجة و المتضررة في الفئة العمرية ما بين ١٢ – ١٦ سنة. هذا المشروع ساهم في التخفيف من الأعباء المادية للعائلات المستهدفة، خصوصاً تلك الناتجة عن بدء الموسم الدراسي و كل ما يتطلبه من مصاريف. بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم المشروع في تشجيع العائلات لإرسال بناتهم إلى المدرسة، خصوصاً الطالبات اللواتي كن سيحرمن فرصة التعليم نتيجة لوضع العائلة الإقتصادي.
في سبيل تنفيذ برامج طوارئ من اجل التنمية، عملت دائرة التكافل الإجتماعي على تنفيذ مشروع العمل مقابل الغذاء الذي يختلف عن مشاريع الطوارئ التقليدية حيث استلزم من المستفيدين من العائلات المحتاجة تقديم قدر معين من العمل مقابل وحدات الغذاء الموزعة. ساهم المشروع بتوفير ٧٤٨١ طن من الغذاء بقيمة ٦,٢ مليون دولار على ١٢٥٠٠ عائلة (٦٠٠٠ في قطاع غزة و ٦٥٠٠ في الضفة الغربية)، حيث عمل المستفيدين تحت اشراف ١٦٢ لجنة شعبية مشكلة من المتطوعين، في مشاريع متعددة مثل تطوير حدائق منزلية، بناء جدران استنادية، ترميم مدارس و مرافق عامة، حملات قطف الزيتون، حملات نظافة، صيانة مواقع اثرية، و مشاريع إنتاجية حيث ساهمت المجتمعات المحلية بتوفير المواد و المعدات الضرورية لتنفيذ المشاريع. هذا المشروع ساهم في بناء القدرات الإدارية و تفعيل روح العمل التطوعي للجان المشرفة على العمل حيث قامت هذه اللجان بتنفيذ ما لا يقل عن ٥٠٪ من حجم النشاطات.
بالإضافة إلى مشاريع الطوارئ المذكورة اعلاه، فقد ساهمت جمعية التنمية الزراعية في توفير مساعدات عينية و مادية لـ ١٦٠ عائلة بقيمة ٩٣٩١٠ دولار بالتعاون مع مؤسسات شريكة داخل»الخط الأخضر» من خلال برنامج تبني العائلات والطلاب.

ما تم تحقيقه من إنجازات حسب الأهداف:

الهدف الاول: تشجيع المزارعين على تطبيق اساليب وتقنيات زراعية بيئية ومستدامة والترويج للمنتجات الزراعية السليمة:
رغم الظروف الصعبة التي عايشها برنامج الارشاد الزراعي نتيجة الإغلاقات المستمرة خلال العام إلا أن المرشدين التنمويين ومن خلال الزيارات الإرشادية تمكنوا من المحافظة على ابقاء ٥٠ مزارع ينتجون باستخدام ممارسات بيئية زراعية سليمة، وذلك من خلال تطبيق ٥٠ ممارسة زراعية سليمة مثل استخدام الكمبوست والمصايد اللونية والمبيدات العضوية المتوفرة في السوق، حيث طبّقت نماذج الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة في مساحة ٢٠٠٠ دونم، الا ان البرنامج لم يحقق نجاحات في مجال تسويق المنتجات الآمنة حيث لم يتم العمل على بيع هذه المنتجات في أي مركز تسويق مثل المحال التجارية واسواق الخضار. كما حافظ البرنامج على تنمية القدرات الإدارية والقيادية للمزارعين العاملين في هذا المجال حيث تم تدريب ٥٠ مزارعاً قيادياً في هذا المجال. واهم ما تم تنفيذه كما يلي:

الانشـــــطة	المخـــرجـــــات			
	المخطط	المنفذ	عدد مستفيدين	نسبة التنفيذ٪
زيارات ميدانية للمزارعين	١١٠٠	٩٠٧	٥٥٠	٨٢
دورات تدريبية ـ مكافحة متكاملة	١٩	١٨	٢٧٠	٩٤
دورات زراعة عضوية	١١	٢٠	٢١٠	١٨١
ادرة مزرعة ومشاريع	٤	٥	٥٠	١٢٥
دورات تربية نحل	١٥	١٠	١٠٠	٦٦
ورش عمل	٣٠	٩	١١٠	٣٠
زيارات تبادلية	١٤	٠	٠	٠
مشاهدات زراعة عضوية للحقول	٦٢	٢٩	٢٩	٤٦
حقول مشاهدة مكافحة متكاملة	١٥٢	٦٠	٦٠	٣٩
المشاركة في حلقات تلفزيونية	١١	٣	غير متوفر	٢٧
تدريب مزارعين في بناء قدرات	١٠	١	١٤	١٠

يلاحظ ان هنالك انخفاض في الزيارات الميدانية عن العام ٢٠٠١ والتي كانت ٢٥٥٣ زيارة لـ ١٥١٦ مزارعاً مقارنة بـ ٩٠٨ زيارة فقط لهذا العام. لقد تم الاستعاضة عن الزيارات الميدانية بعمل دورات إضافية، حيث كانت هنالك زيادة في الدورات التدريبية عن العام الماضي حيث كانت ١٦ دورة مكافحة متكاملة و١٠ دورات زراعة عضوية مقارنة بـ ٢٠ و ١٨ هذا العام، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المواصلات و زيادة الوقت اللازم لتنفيذ الزيارات الميدانية، بالإضافة إلى تراجع في مشاهدات الزراعة العضوية و المكافحة المتكاملة حيث بلغت في العام الماضي ٣٨ مشاهدة زراعة عضوية و ٧٥ مشاهدة مكافحة متكاملة مقارنة بـ ٢٩ و ٦٠ في العام ٢٠٠٢. عوضاً عن المشاهدات والزيارات الميدانية الفردية، فقد تم تفعيل الدورات وورش العمل لقدرتها على جمع عدد اكبر من المشاركين ولأنها أكثر فاعلية من الإرشاد الفردي، حيث تتيح الفرصة لتبادل الخبرات بين المزارعين.

الإستنتاج: *لقد شجع البرنامج المزارعين على تطبيق اساليب و تقنيات زراعية بيئية مستدامة حيث بلغ عدد المزارعين الذين يمارسون الزراعة العضوية و يطبقون المكافحة المتكاملة ٥٥٠ مزارع على ٢٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية. كما و تم ادخال ٢٠ من التطبيقات الزراعية الجديدة الى البرنامج. بالإضافة الى ذلك، فقد تم تدريب ١٤ من القياديين البارزين في مجال الزراعة العضوية.*

الهدف الثاني: تشجيع المزارعين على العودة للعناية بشجرة الزيتون:

تفاقم مشكلة فائض الإنتاج في زيت الزيتون الفلسطيني و انخفاض الاسعار بنسبة ٥٠٪ عن السنوات السابقة قللت من حماس و دافعية المزارعين للاهتمام بشجرة الزيتون رغم اهميتها الإقتصادية لسكان الريف الذين يعتمدون عليها بشكل أساسي هذه الايام كمصدر دخل لهم في ظل اغلاق سوق العمل الإسرائيلي. اما أهم الانشطة التي نفذت فكانت في مجال توزيع النشرات المتخصصة وعمل ورشتي عمل حول الابعاد السلبية لاستخدام الكيماويات. ولوحظ تراجع في عدد الأيام الحقلية في هذا العام عن العام الماضي (١٢ يوم بمشاركة ١٣٩ مزارع) على العكس من ذلك في مجال ورش العمل و التي بلغت ١١ ورشة في العام الحالي مقابل ٦ ورشاتٍ فقط في العام الماضي.

الهدف الثالث: توسيع كم ونوع البذور البلدية المحسّنة لتغطية جزءٍ من احتياجات المزارعين:

الخبرة التي تراكمت عند المرشدين الزراعيين في مجال تحسين البذور البلدية و رضى المزارعين من مواصفات هذه البذور جعلت جمعية التنمية الزراعية تستمر في هذا البرنامج ، رغم مغادرة الخبيرة التي أشرفت على تطويره خلال الخمس سنوات الماضية. حيث ان الإشراف المباشر على جميع مراحل الإنتاج بالتعاون مع المزارعين القياديين و الأدلة وإصدار النشرات من قبل جمعية «التنمية الزراعية» قد دعما استمرارية هذا البرنامج.

كان هناك زيادة في مساحة الأراضي المزروعة بالبذور البلدية المحسنة عن السنة الماضية، حيث بلغت في العام الماضي ٦٢٥ دونماً مقابل ٨٦٠ دونماً في العام ٢٠٠٢ . كما تضاعف عدد اشتال البذار البلدية المحسنة الموزعة

الإستنتاج: *لقد تاثرت برامج الإرشاد الزراعي لقطاع زراعة الزيتون بشكل كبير نتيجة الإغلاقات و الحصار و صعوبة تسويق الزيت مما ادى الى انخفاض في اقبال المزارعين، الذين يعانون أصلا من شح المصادر المادية، للعناية بشجر الزيتون بالرغم من اهميتها لسكان الريف الفلسطيني الذين يعتبرونها صمام الامان في ظل انعدام مصادر الدخل الاخرى.*

الإستنتاج: دلالة على رضا المزارعين عن جودة البذور البلدية الحسنة، فقد ازداد اقبال المزارعين على زراعة هذه البذور بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي. كما ازداد حجم انتاج البذور الحسنة بنسبة ٤٨٪ و تضاعفت مساحة الارض المزروعة بهذه البذور. اما بالنسبة للتدريب و تحسين الاصناف، فقد كان هنالك تراجع في مجال تدريب المزارعين و المهندسين في اساليب انتاج البذار المحسنة وايضا في مجال تحسين اصناف جديدة.

على المزارعين. بالإضافة إلى ذلك فقد ازداد حجم إنتاج البذور المحسنة لهذا العام، حيث وصل إلى ٣٤٢ كغم مقابل ١٦٠ كغم في العام الماضي. كان هنالك تراجع في مجال التدريب المزارعين و المهندسين، و أيضاً في مجال تحسين أصناف جديدة.

من الأنشطة غير المخطّطة التي ساهمت في تحقيق الأهداف أعلاه كانت مساهمة قسم الإرشاد في إصدار ما يقارب ٨ أعداد من مجلة «المزارع» التي تصدر بالتعاون مع جمعية «الأهالي» في «الخط الأخضر» و تشتمل مواد تنموية و زراعية يعدها خبراء من داخل «الخط الأخضر» و من جمعية «التنمية الزراعية» و كما تم إصدار كتاب تدريبي متخصص في تربية النحل حيث يشمل الكتاب مواضيع فنية وعملية للمزارعين في هذا القطاع.

الهدف الرابع: خلق فرص عمل في مشاريع وبرامج لحماية وتوسيع الرقعة الزراعية:

نتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة، استمر احتياج سكان الريف إلى مشاريع و برامج لخلق فرص عمل حيث وفر البرنامج هذا العام ٨٥١٠٩ يوم عمل استفاد منها ١١٣٧١ عامل و ذلك في مشاريع استصلاح الاراضي، وشق الطرق الزراعية، وبناء الجدران الإستنادية. تمت هذه المشاريع في ١٥٤ موقع بالتعاون مع ٢١٠ مؤسسة ولجنة ريفية قامت بالإشراف المباشر على جمع مساهمات المزارعين و تنظيمهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مساندة هذه المشاريع بحفر آبار بحجم ٩٨٤٧ م٣ وتسييج ١٥٠ دونم و زراعة ٥٢٢٠٧ من الأشتال المثمرة.

الإستنتاج: *مشاريع وبرامج حماية وتوسيع الرقعة الزراعية قد وفرت ٨٥١٠٩ يوم عمل استفاد منها ١١٣٧١ عامل أي بزيادة نسبتها ٢٠٪ عن العام الماضي، حيث تم تهيئة ٥,١٤٤٠ دونم للزراعة و شق ٤٢٣ كم من الطرق الزراعية التي سهلت وصول المزارعين لـ ١٨٠,٠٠٠ دونم زراعي. بالإضافة الى ذلك، فقد ساهمت هذه المشاريع في بناء القدرات الإدارية و المالية لـ ٢١٠ مؤسسة و لجنة ريفية عملت في تنفيذ المشروع.*

اما أهم الإنجازات فهي:

النشـــــاط	المخرجـــــات		
	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ
طرق زراعية (كم)	٤٦٥	٤٢٣,٣٥ كم	٪٩١
مستفيدين طرق (عائلات زراعية)	٩٣٠٠	٩٧٠٥ عائله زراعية	٪١٠٤
طرق توحيدية (كم)	٢٦٥ كم	٢٩٥ كم	٪١١١
لجان زراعية/طرق	١٠٠ لجنة	٩٥ لجنة	٪٩٥
تسوية اراضي (دونم)	٢٠٠٠ دونم	١٤٤٠,٥ دونم	٪٧٢
مستفيدين استصلاح (عائلات زراعية)	٢٣٨ عائله	١٨٣ عائله	٪٧٧
توزيع اشتال لمشاريع الاستصلاح	٤٠٠٠٠ شتله	٥٢٢٠٧ شتله	٪١٣٠
جدران استنادية (م٢)	٤٥٠٠٠	٢٠٩٨٥٣	٪٤٦٦
مستفيدين من الجدران	٢٥٠	١٢٢٤	٪٤٩٠
زيارات تبادلية	١٣	٠	٠

هناك زيادة في فرص العمل التي وفرتها مشاريع تطوير الأراضي عن العام الماضي ((٧٠١٧٧يوم عمل و كذلك في عدد العمال ٨٨٧٠ في العام الماضي. برغم النقص في مساحة الاراضي المستصلحة لهذا العام ، حيث بلغت مساحة الاراضي المستصلحة في العام الماضي ١٨٢٩ دونم مقارنة بـ ١٤٤٠,٥ دونم في عام ٢٠٠٢، ويعود ذلك إلى الزيادة في عدد و طول الطرق الزراعية في هذا العام عنه في العام الماضي، حيث بلغ طول الطرق الزراعية في العام الماضي (٣٢٥) كم، كذلك بناء حوالي ٢١٠,٠٠٠ متر جدران استنادية مقارنة بـ١٩٩٧٤٢ متراً في العام الماضي.

الهدف الخامس: تشجيع اعتماد ممارسات صديقة للبيئة بين المستفيدين:

لوحظ في العام ٢٠٠٢ ان هنالك ارتفاع في طلب الاندية النسوية و الاندية الشبابية للانشطة البيئية ، خاصة محطات التنقية المنزلية وانشطة الكومبوست وحملات النظافة ما اضطر المرشدين إلى زيادة عدد النشاطات المنفذة. لقد ساهم البرنامج في عملية بناء قدرات مؤسسات شريكة في مجالات تخص البيئة. و استمر البرنامج في تعاونه الاقليمي خاصة مع الاردن والهند و ذلك من خلال IWMI في الهند و INWRDAM في الأردن.

ولقد اثر عمل الإغاثة في مجال البيئة على السياسات الرسمية التي تخص معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة مما ساهم في الإصحاح البيئي على المستوى الوطني. هذا التأثير جعل المؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الحكومية وغير الحكومية تفكر في وضع استراتيجية لمعالجة المياه العادمة للتجمعات الصغيرة. نتيجة للخبرة التي اكتسبتها جمعية التنمية الزراعية في الخمس سنوات الماضية من مجال تطبيق اساليب جديدة لمعالجة المياه العادمة، فقد استطاعت وضع مسوّدة لاستراتيجية التعامل مع المخلفات السائلة في التجمّعات الصغيرة وعمل مسوّدة أخرى لخصائص المياه العادمة الرمادية في الريف الفلسطيني التي ستساعد في بناء استراتيجية شاملة على مستوى الوطن لحل مشكلة المياه العادمة في الريف الفلسطيني.

الإستنتاج: *نتيجة لنشاطات دائرة البيئة فقد تبنت ٣٢٢٧ اسرة ممارسات صديقة للبيئة مثل ترشيد الطاقة، تنقية المياه، حملات نظافة، معالجة مخلفات الحيوانات، و تشكيل ٧ تنظيمات شبابية للعناية بالبيئة.*

الانشـــطة	المخرجـــــــات		
	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ
ورشات ترشيد الطاقة	١٩٥ مستفيد في ١٣ ورشة	٣٨١ مستفيد في١٤ ورشة	١٩٥
دورات إدارة بيئة	٤٢٠ مستفيد في ٣٤ دورة	٩٤٤ مستفيد في٤٠ دورة	١١٧
حملات توعية بيئية	١٠ اماكن	٤ اماكن	٤٠
إنتاج منشورات	٦ نشرات وتوزيع ٢٠٠٠ نسخة	٨ نشرات وتوزيع ٢٤٠٠٠ نسخة	١٣٣
فحص ٩٠ عينة مياه	٩٠ عينة	١٢٠ عينة	١٣٣
محاضرات بيئية	١٧٢٥ مستفيد ١١٥محاضرة	١٩٦٩ مستفيد ٨٤ محاضرة ٨٤ محاضرة	٧٣
تدريب مدربين في مجال تصميم محطات التنقية	١٢ مدرب	١٧ مدرب	١٠٠
حملات نظافة كبيرة وصغيرة	١٠٨ مكان عام خلال ٢٠ حملة نظافة كبيرة، ٣٠ حملة مدرسية بمشاركة ٢٩٠٠ متطوع	١١٢ مكان عام خلال٣٣ حملة نظافة كبيرة و ١٣ حملة مدرسية بمشاركة٢٧٦٦ متطوع	١٠٣
حملات تشجير	١٢ حملة ل٣٦٠متطوع ويزرع بها ٦٠٠٠ شتلة	١٥ حملة ل٤١٧ متطوعاً وزرع بها ٤٨٠٠٠ شتلة	١٢٥
أندية بيئية	١٠ أندية جديدة و ٣٠٥ منتسب	١١ أندية جديدة و ٧٧٥ منتسباً	١١٠
محطات تنقية فردية وجماعية	٣٠٠٠٠ متر مكعب من خلال ٦٠ محطةً فرديةً و ٣ جماعية لخدمة ١٣٠٠ مستفيد	٣٥٤٩٦ متر مكعب من خلال ١٠١ محطة فردية و ٤ جماعية لخدمة ١٥٣٩ مستفيداً	١٦٦
هاضم حيوي	٤م٣ يومياً من مخلفات الحيوانات سيتم معالجتها في مزرعة	٢م٣ يوميا من مخلّفات الحيوانات تم معالجتها في مزرعة	٥٠
زيارات تبادلية	١١ زيارة لدى ٢٢٠ مزارع.	٥ زيارات لدى٩٠ مزارع	٤٥
تفعيل تنظيمات	٧ تنظيمات ل ١٤٠ ناشط	٧ تنظيمات٦٠ ناشط	١٠٠
مؤتمرات وطنية حول البيئة	عقد مؤتمر واحد	عقد مؤتمرين في مجال البيئة	٢٠٠
حدائق مدرسية	إنشاء ٢٠ حديقة مدرسية	إنشاء ٩ حدائق مدرسية	٤٥
دورات ري	١٤ دورة	١٤ دورة	١٠٠
تدريب كادر في الخارج في مجال البيئة	تدريب ٣ موظفين من خلال دورتين	تدريب ٣ موظفين من خلال دورتين	١٠٠
مساعدة وتدريب مؤسسات	١٠ مؤسسات	١٠ مؤسسات	١٠٠

الإستنتاج: *لقد وفر البرنامج ٩٢٩١٢م٣ من المياه لري ٤٥٦٠ دونم زراعي و سقاية ١٠٥٠٠ راس ماشية، بالإضافة الى توفير ٤٣,٠٠٩ يوم عمل لصالح ٤٥٦٠ عامل.*

رغم ظروف المواصلات استمر برنامج التوعية البيئية و حقق نتائج في معظم الانشطة افضل من السنوات الماضية، خاصة انشطة دورات الإدارة البيئة مقارنة بـ٢٥ في ٢٠٠١ و محطات التنقية الفردية والجماعية مقارنة بـ٤٤ في ٢٠٠١ وحملات النظافة التي كانت ٤٢ حملة فقط في ٢٠٠١. ولقد استمرت جمعية التنمية الزراعيةفي هذا العام في تعاونها مع وزارة التربية و التعليم لإدماج برنامج التوعية البيئية لطلاب المدارس و ذلك من خلال تنظيم انتساب ٧٧٥ طالباً في ١١ نادياً بيئياً جديداً ليصبح عدد النوادي البيئية العاملة مع جمعية التنمية الزراعية٤٠ نادياً.

الهدف السادس: تطوير مصادر مائية جديدة للقطاع الزراعي:

لقد أتى العام ٢٠٠٢ بعد ثلاثة أعوام من الجفاف، حيث انخفض مستوى المياه الجوفية بما يقارب ٤٠م ، خصوصاً في مناطق الاغوار الجنوبية. كان جرء كبير من نشاطات جمعية التنمية الزراعية محاولة للتخفيف من آثار شح المياه على الاراضي الفلسطينية و زيادة جاهزية القطاع الزراعي على مواجهة الجفاف الذي يحصل بصورة متكررة و على شكل دورات. لقد ساهم برنامج تطوير المصادر المائية هذا العام في توفير المياه لري ٤٥٦٠ دونماً زراعياً و سقاية ١٠٥٠٠ راس ماشية، حيث بلغت الزيادة في القدرات التخزينية للمياه لدي المزارعين ٤٥٢٠٠ م٣ من خلال انشاء وترميم ٦٠٨ آبار جمع لمياه الامطار. وكذلك زيادة القدرات التخزينية لدى مزارعي البيوت البلاستيكية بـ ٢٤٢٥٠ م٣ . كما بلغ حجم كميات المياه التي تم جمعها من خلال هذه النشاطات ٩٢٩١٢م٣. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم توزيع ٥٠٠ تنك بلاستيكي سعة ٥م٣ و ٦٠ تنكاً مجروراً سعة ٣ م٣ في مختلف المناطق الريفية، خصوصاً تلك التي تعاني من شحّ او عدم انتظام وصول المياه. و لقد ساهمت هذه المشاريع في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها والمتمثلة في ارتفاع البطالة إلى مستويات خطرة في توفير ٤٣٠٠٩ أيام عمل لصالح ٤٥٦٠ عاملاً.

الهدف السابع: تشجيع الاستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة للزراعة:

عملت دائرة الري و البيئة في جمعية التنمية الزراعية هذا العام على تنفيذ برنامج متكامل للمجتمعات الريفية لتشجيع الإستغلال الأمثل لمصادر المياه المتاحة للزراعة ، حيث بلغ عدد المزارعين الذين يستخدمون طرق الإستغلال الأمثل للموارد المائية ٢٤٣٠ مزارعاً، و قد ساهم البرنامج في تشكيل و بناء قدرات تجمّعات الريّ الثلاثة و رفع كفاءاتهم في مجال تدريب و توعية الفئات المستهدفة لاهمية تطبيق اساليب ترشيد استهلاك المياه في المزرعة والمنزل. فقد عقدت هذه التجمعات، بدعم و اشراف جمعية التنمية الزراعية، ٤٨ دورة و ٩١ مشاهدة منزلية و حقلية، استهدفت هذه النشاطات ٨٠٠ سيدة و ١٠٧٥ طالباً و ٢٤٣٠ مزارعاً، حيث تدرّب المشاركون في مواضيع عدة، اهمها كان في ترشيد استخدام المياه في المنزل، صيانة شبكات الري، تبني أساليب حديثة في الريّ، وتطوير وزيادة قدرات المزارع التخزينية لمياه الريّ.

الهدف الثامن: زيادة مشاركة المرأة الريفية في العملية الإنتاجية:

رغم ظروف العمل الصعبة و تعطيل عملية التسجيل وخصوصا في النصف الاول من العام ٢٠٠٢ استطاعت جمعية التنمية الزراعية مساعدة ٦ جمعيات توفير و تسليف بعضوية ٢٥٠ امرأة ريفية لتصبح هذة الجمعيات مسجلة رسمياً تحت نظام الجمعيات التعاونية في وزارة العمل. و لقد استطاعت جمعيات التوفير و التسليف التي ترعى جمعية التنمية الزراعية نموها و تطورها من توفير ٢٥٠٣٤٥ دولار اى ١٥٨٪ من قيمة التوفير المخطط لها في هذا العام. و هذا نتيجة الزيادة المضطردة في عدد العضوات المنتسبات. و يعود ذلك إلى إقبال النساء للاشتراك في البرنامج لرغبتهن في الحصول على رأس مال يساهم بتوفير مصدر دخل للأسرة عن طريق إنشاء مشروع إنتاجي أو مشروع خدماتي، حيث كان من المتوقع ان يكون هناك ٢٨

الإستنتاج: *لقد ساهم البرنامج في جعل ٢٤٣٠ مزارع و ٨٠٠ سيدة و ١٠٧٥ طالب يستخدمون طرق الإستغلال الامثل للموارد المائية حيث شارك المستفيدين في دورات، محاضرات، و مشاهدات فردية في المنازل و المزارع. بالإضافة الى ذلك، فقد ساهم البرنامج في بناء قدرات تجمعات الري في مجال حل مشكلات الري في الريف الفلسطيني.*

مجموعة جديدة بعضوية ٥٦٠ سيدة جديدة وبالتالي يكون المجموع الكلي للمجموعات ٧٥ مجموعة بعضوية ١٥٢٧ امرأة ويعني ذلك زيادة عدد العضوات بنسبة ٣٨٤٪ عن العدد المتوقع، حيث بلغ عدد العضوات الاجمالي ٣١٢٠ عضوة.
أما بالنسبة إلى حجم العائدات للقروض الفردية فكانت ٢٣٥٦٠ دولار أي ٢٩٪ من المبلغ المخطط له. وهذا النقص في العائدات كان بسبب عدم التمكن من تحقيق شروط البنك العربي في توفير الكفيل البنكي وزيادة القيود للضمانات المفروضة ما ادى إلى انخفاض في عدد القروض المصروفة، وبالتالي الجدوي المتوقعه، وعليه كانت نسبة حجم العائدات المتوقعة لـ (٢١) مشروعاً ٢٣٨٠ في شهرياً، والذي يعادل (٢٨٥٦٠دولار) سنوياً، وبالتالي تقدر نسبة الزيادة المتوقعة على دخل الأسر المستفيدة بما يعادل ٥٥٪. ومن النشاطات الأبرز التي تم تنفيذها هي ورشات العمل حول التوفير والتسليف وأسس العمل التعاون ومبادئ الاتصال ومهارات مالية وادارية ومحاسبية.

من الجدير بالذكر ان منسقي المشروع قاموا بالتركيز على متابعة المجموعات من خلال الزيارات المنتظمة للمجموعات وعملها.
لقد كان ملحوظاً في هذه السنة ان عدد القروض، الموزعة من خلال مجموعات التوفير و التسليف، قد شكلت حوالي ٥٠٪ من إجمالي القروض الموزعة في الأربع سنوات الماضية. وهذا يعكس مدى ملائمة هذا البرنامج لاحتياجات النساء في إمكانية إيجاد مصدر للدخل لحل مشاكلهن الآنية التي كانت كالتالي: ١٩٪ للتعليم وبالاخص الجامعي و٧٪

الإستنتاج: *لقد ساهم برنامج التوفير و التسليف في عام ٢٠٠٢ في عملية تسجيل ٦ تجمعات من اصل ١٠ كان مخطط لها و توفير ٢٥٠٣٤٥ دولار اى ١٥٨٪ من قيمة التوفير المخطط لها، حيث تم توزيع ٢١٩ قرض فردي و جماعي لإنشاء مشاريع انتاجية وخدماتية. اما بالنسبة الى عدد فرص الدخل، فقد وفر البرنامج ٣٧٥ مشروع انتاجي و استثماري للمستفيدات.*

لقضايا العلاج وما نسبته ٣٧٪ للاحتياجات الخدماتية المختلفة، والتي كان من الصعب على النساء تحقيقها من دون توفر هذه القروض ضمن الظروف الاقتصادية الراهنة، أما المشاريع الإنتاجية فقد شكلت ما نسبته ٣٨٪ من إجمالي القروض الموزعة وهذا انعكاس للانخفاض الحاد في فرص العمل ومحدودية الدخل، بالاضافة إلى ستة مشاريع جماعية استثمارية أفادت ما مجموعه ١٨٤ امرأة. وقد انحصرت تلك المشاريع الجماعية التي شكلت ما معدله ٣٥٪ من مجموع قيمة القروض الموزّعه في منطقة الخليل، ورغم وجود عوائد جيدة من تلك المشاريع الا ان ارتفاع عدد المستفيدات يجعل العائد قليلاً نسبياً للعضوة الواحدة. أما بالنسبة لفرص الدخل، فقد وفّر البرنامج ٣٧٥ مشروعاً انتاجياً واستثمارياً للمستفيدات.

الهدف التاسع: تفعيل دور ومكانة النساء والتنظيمات النسوية في حياة التجمّعات الريفية:

لقد مضى حوالي ثمانية أشهر منذ حصول جمعية تنمية المرأة الريفية على تسجيل رسميٍّ لدى وزارة الداخلية، وعقد انتخابات لمجلس الإدارة، وتسلّم مديرة الجمعية لمهام عملها و بدأت الجمعية مرحلة انتقالية تتمثل في بناء قدرات الجمعية للعمل كمؤسسة شريكة لجمعية التنمية الزراعية. و لقد عملت الجمعية في سنة ٢٠٠٢ بدعم من جمعية التنمية الزراعية مالياً وإدارياً ولوجستياً. واستمر عملها امتداداً لدائرة المرأة الريفية كجهة فنية تكرّس عملها في تقديم التسهيلات الفنية والتوجيه بهدف إيصال الخدمات المطلوبة للفئات المستهدفة بالجودة والوقت المناسبين.

الإستنتاج: *استهدف البرنامج لهذا العام ١٠٩٨٤ عضوة في ١٥٢ نادي و مجموعة نسوية حيث تم تدريب ما لايقل عن ٢٠٠ قيادية في شتى المجالات الأكاديمية، الإدارية، المالية و الحرفية بالإضافة الى بناء قدراتهن كمدربات لنساء اخريات في النوادي و التجمعات النسوية. نفذت هذه النوادي و التجمعات، باشراف وتوجيه من مرشدات المؤسسة، ٥٥٤ نشاط أي ما يعادل ٨٧٪ من خططتهم التشغيلية، حيث تم توفير ١٢٢٠ فرصة عمل و اقامة علاقات شراكة مع ١٥٠ مؤسسة محلية، وطنية، ودولية.*

عملت الجمعية خلال العام ٢٠٠٢ في ٦٨ نادياً نسوياً و٨٤ مجموعة نسوية غير منتظمة موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ مجموع عضوات النوادي النسوية المسجلات رسمياً ومستوفيات الاشتراكات ١٠٩٨٤ بواقع ٧٩٢١ امرأة في الضفة الغربية و٣٠٦٣ امرأة في قطاع غزة. بلغ معدل النوادي والمواقع التي تتابعها المرشدة الواحدة ١٠ مواقع.

أحد أهم الأهداف للجمعية في العام ٢٠٠٢ كان بناء قدرات المرأة الريفية و إكسابها مهارات و معارف مختلفة، حيث تم تدريب ٢٢٧ قيادية من النساء في مجالات متعددة منها ادارة المشاريع الصغيرة و مهارات الزراعة و مجالات مهنية و حرفية أخرى. و تم تدريب ١٠٤ قياديات أخرى ليصبحن مدربات للنساء في مواقعهن. بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات. فقد استطاعت الجمعية بتنفيذ نشاطاتها خلق ١٢٢٠ فرصة عمل للنساء المشاركات.

أما أهم الإنجازات على مستوى النشاطات فهي كما يلي:

النشاطات	المخرجات			
	المخطط	المنفذ	عدد المستفيدات	نسبة التنفيذ
إنشاء حدائق منزلية	٢١٨	٤٥	٤٥	٢٢
دعم أشتال طبية وخضروات-دونم	٤٠٠٠٠٠	٢٣٤٧٠٠	٢٠١٩	٥٩
دعم بذور (كغم)	١٦٦٢	٤٩٨	١٧٨٤	٣٠
دعم أشتال شجرية (دونم)	١٤٠٠٠	٣٢٣٨	٣٣٠	٢٣
أنشطة تسويقية وترويجية	١٦	٢٩	٤٢٥	١٨١
تدريب إدارة مشاريع	١٢	٧	١٣٦	٥٨
تدريب مهني وحرفي	١١	٤٥	٥١٥	٤٠٩
تدريب زراعي	٢٥	٢٥	٦٢٧	١٠٠
تدريب حديقة منزلية	٢١	١٩	٥٥١	٩٠
تدريب تصنيع غذائي	١٥	٤٧	١٠٤٩	٣١٣
مشاهدات	١٢٤	٣٦٢	١١٤١٧	٢٩١
تدريب تمكين نسوي	١٢	٢٠	٣٨٤	١٦٦
تدريب دورات مساندة	١٣	٢٠	٣٥٠	١٥٣
تدريب مدربات	٩	٢	٥٤	٢٢
ورشات عمل مختلفة	٨٢	٣١١	٦٢٤٢	٣٧٩
محاضرات توعية وإرشاد مجتمعي	٢٦١	٦٣٣	١٥٧٦٨	٢٤٢
زيارات تبادلية	٣٤	٢٩	٥١٥	٨٥
صفوف محو أمية	١١	٥	٨٠	٤٥
تعليم توجيهي للعام الدراسي٢٠٠٢/٢٠٠٣ (صفوف افتتحت في أيلول/أكتوبر٢٠٠٣ م	١٤	٢٥	٣٧٣	١٧٨
تعليم توجيهي للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (صفوف أنهيت في آب/٢٠٠٢)	١٤	١٢	٢٠٨	٨٥
منح جامعية	٢٢	٢٠	٢٠	٩٠

أما بالنسبة إلى دور الجمعية في دعم و بناء التنظيمات النسوية في الريف الفلسطينية، الذي لا يقل اهمية عن النشاطات المذكورة اعلاه، فقد استطاعت النوادي النسوية، باشراف و متابعة الجمعية، تنفيذ ٥٥٤ نشاطاً و عمل علاقات شراكة مع ١٥٠ مؤسسة اخرى كان اغلبها في مجال تنفيذ البرامج و المشاريع المختلفة. و تملك هذه النوادي أرصدتها الخاصة، حيث بلغ رصيد الأندية الإجمالي ٦٧٧١٩ دولار.

الهدف العاشر: بناء قدرات اتحاد المزارعين:

في العام ٢٠٠٢ استكمل عمل الإتحاد كجسم نقابي يتبنى قضايا الضغط و المناصرة للمزارعين على المستوى المركزي و ينفذ جميع نشاطاته في مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة من خلال فروع جمعية التنمية الزراعية كونه جزء رئيسي من تحالف لجان التنمية الزراعية CORDA. يتم العمل حالياً على إستكمال هيكلية الاتحاد الإدارية وتفعيل برامجه القائمة، و بناء قدرات كادره، ليصبح بإمكانه تحمّل مسؤوليات إدارية جديدة و تطوير قدراته الفنية في مجالات التسويق و تنظيم التعاونيات الزراعية و الضغط و المناصرة لقضايا المزارعين من اجل تحسين نوع و كمّ الخدمات المقدمة للريف الفلسطيني.
أهم البرامج التي يتبنّاها الإتحاد في مجال التسويق لمساندة المزارعين الصغار تهدف إلى بناء قدراتهم على تسويق منتجاتهم من خلال نشاطات الشراء و التسويق الجماعي الذي يقلل تكلفة الإنتاج و يزيد من قدرة المزارع التنافسية في سوق المنتجات الزراعية. في العام ٢٠٠٢ تم عقد ٨٣ دورة و ورشة عمل لتدريب ١١٦٢ مزارعاً على تقنيات جديدة في مجال التسويق و الشراء الجماعي. بالإضافة إلى ذلك تم مساندة ٨٧٠ مزارعاً في تسويق منتوجات زراعية بقيمة ٢,٣ مليون دولار ما ادى إلى زيادة دخل المزارع من المنتجات بنسبة ٦٪. اما بالنسبة للشراء الجماعي لمدخلات الإنتاج فقد تم شراء مواد بقيمة ٢٥٥٤٨٠ دولار مما قلل التكلفة بنسبة ١٨٪ لصالح ٨١٠ مزارعين.
نشاطات الشراء و التسويق الجماعي تمت بالتعاون و التنسيق مع ٢٢٠ لجنة و تجمع قاعدي للمزارعين مما عزز الشرعية المجتمعية لهذه التجمعات و هيئ المجال لها للعمل ببرامج منظمة للضغط و المناصرة لقضايا المزارعين و ادارة مشاريع إنتاجية تعاونية و تعزيز ثقافة المجتمع المدني بين اعضاء هذه التجمعات.
أهم برامج الضغط و المناصرة للعام ٢٠٠٢ كان برنامج ضريبة القيمة المضافة الذي يساعد المزارعين في عملية استرداد الضريبة (١٧٪) المدفوعة لمدخلات الإنتاج. هذا البرنامج يعتبر الوحيد ضمن برامج المؤسسات الزراعية منذ عام ١٩٩٩، حيث ينسّق الإتحاد عملية فتح ملفات ضريبية للمزارعين، استرداد المبالغ المستحقة من السلطة الوطنية الفلسطينية و توزيع هذه المستحقات على المزارعين. استفاد من هذا البرنامج ما يقارب ١١٠ مزارعين في منطقة الاغوار و يراوح معدل الإسترداد الضريبي ٢١٣ دولاراً للمزارع الواحد بالموسم الزراعي. بالإضافة إلى برنامج ضريبة القيمة المضافة، فقد اسس في الإتحاد برنامج للتامين الصحي حيث بلغ عدد المشتركين بالبرنامج ٢٦١٠ عضوا، حيث يساهم البرنامج في تسهيل حصول المزارعين على خدمات صحية لهم و لعائلاتهم بأقل تكلفة من المؤسسات الصحية المحلية.
إنجازات الإتحاد في العام ٢٠٠٢ خلقت قاعدة قوية لتطوير الإتحاد في مجال التاثير على السياسات و القوانين المتعلقة بالزراعة و المزارعين من خلال بناء قدرات البرامج التنموية المساندة للعمل الزراعي، و تنظيم المزارعين في تجمعات تخصصية قادرة على التشبيك، و اقامة علاقات مناصرة مع بعضها بعضاً و علاقات شراكة مع سائر المؤسسات الوطنية و الدولية من اجل الضغط لحماية حقوق المزارع الفلسطيني.

الهدف الحادي عشر: المساهمة في تسويق فائض الإنتاج الزراعي:

رغم الإغلاقات والصعوبات الكبيرة في حركة المنتوجات الزراعية داخل المناطق وانشغال دائرة التسويق بأعمال الإغاثة في فترات الحصار المشدد في النصف الاول من العام ٢٠٠٢ الا ان الدائرة تمكنت من تصدير ١٩ شحنه تجاريه إلى العديد من الدول الخليجيه والاوروبيه وكندا بزيادة نسبتها ٦٠٪ عن حجم الشحنات التي تم تصديرها العام ٢٠٠١، و بذلك فقد زادت قيمه الصادرات بنحو ٧٥٪ مقارنة بـ ٢٠٠١. وقد ادت هذه الزيادة الى خلق فرص عمل لـ ١٣٥امرأة وتقديم خدمات لـ٥٨٠

الإستنتاج: *لقد استطاعت دائرة التسويق زيادة الصادرات بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠٠٢ .*

مزارعاً من خلال تسويق زيت الزيتون. وقام فريق التسويق بخمس زيارات الى اوروبا ودول الخليج العربي بهدف ترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية.

اما بالنسبة للنشاطات الغير مخطط لها فكان اهمها المساهمة في جمع تبرعات من ايطاليا بقيمة ٨٠٠٠٠ دولار و تقديم خدمات إغاثة غذائية لـ ١١٣٠٠ عائلة أثناء فترة الحصار و المشاركة في ٥ معارض محلية لتسويق المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى حصول الدائرة على قروض بمقدار ٣٢٠٠٠٠ دولار لتمويل الصادرات.

الهدف الثاني عشر: تطوير العمل التطوعي التنموي لصالح الريف الفلسطيني:

لقد ترك برنامج العمل التطوعي التنموي أثراً كبيراً على حياة المجتمع الفلسطيني في العام ٢٠٠٢ من خلال تنظيم ٨٠٥٥٠ يوماً تطوعياً في مختلف المناطق الفلسطينية أي بزيادة نسبتها ٦٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠١، حيث ساهم اكثر من ١٢٨٥٠ متطوعاً في إنجاح حملات ترميم و نظافة و استصلاح أراضي و نشاطات شبابية، بالإضافة إلى مساندة موظفين جمعية التنمية الزراعية في عملية تنفيذ المشاريع المختلفة، خصوصاً مشاريع الطوارئ. و تجدر الإشارة هنا إلى أن ايام العمل التطوعي للعام ٢٠٠٢ تساوي عمل ٣١٠ موظفاً للعام الكامل أي ضعفي قدرة طاقم الإغاثة مدفوع الاجر

ايام العمل التطوعي حسب التجمعات:

اسم التجمّع	عدد الأيام	أنواع التطـــــوع
جمعية تنمية المراة الريفية	١٤٥٣٧	في مشاريع الإنتاج الغذائي، تدريب قياديات، ادارة الاندية النسوية، حملات ضغط و مناصرة لقضايا المرأة
برنامج التوفير والتسليف	٦١٤٤	تنظيم الفئة المستهدفة من البرنامج، الإشراف على جمعيات التوفير والتسليف
اتحاد المزارعين	٧٢٨٠	تنظيم المزارعين، إدارة عمل اللجان، استصلاح الأراضي، عملية التسويق والشراء الجماعي
لجان التكافل الإجتماعي	٢٨٣٥٠	الإشراف على تنفيذ مشروع العمل مقابل الغذاء
تجمعات الشباب والعمل التطوعي	٢٠٤٠٠	حملات التنظيف و البيئة، ترميم المرافق العامة، حملات قطف الزيتون، جمع وتوزيع المواد الغذائية، حملات الضغط و المناصرة لقضايا الشباب
لدى العاملين في الفروع والمركز	٣٨٣٩	ساعات العمل الإضافي، المشاركة في تدريب المؤسسات الأخرى والمشاركة في حملة الطوارىء وإعطاء المحاضرات و الدورات والمشاركة في المؤتمرات والندوات وإعداد البحوث.
المجموع		٨٠٥٥٠ أيام عمل تقدر قيمتها المادية بـ ٣,١ مليون دولار

ولقد ساهم برنامج العمل التطوعي العام ٢٠٠٢ في بناء قدرات الهيئات الإدارية للتجمعات التي اكتسبت مهارات جديدة في مجال تقدير الإحتياجات و إدارة المشاريع من خلال تنفيذ انشطة جمعية التنمية الزراعية في الريف الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى تشكيل ٣٠ لجنة متخصصة في العمل التطوعي ليبلغ عدد هذه اللجان ٧٠ لجنة تعمل على تفعيل العمل التطوعي بين الشباب و إعادة الإعتبار لمفهوم «العونة» لدى أبناء الريف الفلسطيني. كما تعمل جمعية التنمية الزراعية على

التوصيات (١): *ضرورة خلق برنامج شامل لتحفيز المتطوعين في عام ٢٠٠٣ يشمل على دورات لبناء قدراتهم في المجالات التنموية والمهنية المختلفة، جوائز وحفلات تكريم، واتاحة الفرصة للمشاركة بمؤتمرات محلية ودولية في كافة المواضيع.*

التوصيات (٢): *ضرورة الاستفادة من إمكانيات أفراد ومؤسسات المجتمع الفلسطيني وخصوصا ذوي الكفاءات العالية لرفع قيمة العمل التطوعي المقدم.*

بناء قدرات هذه اللجان من خلال ورشات عمل و دورات و زيارات ارشادية تهدف إلى توعية و تطوير قيادات شابة قادرة على حمل ثقافة المجتمع المدني و المساهمة في إحداث تغيير اجتماعي في الريف الفلسطيني.
أحد أهم النشاطات المميزة في العام ٢٠٠٢ كان المخيم الصيفي الدولي، الذي شارك فيه ٧٠ متطوعاً نصفهم من المتطوعين المحليين والنصف الآخر من المتطوعين الأجانب والذي انعقد في قرية الزبابدة واستمر لمدة عشرة ايام من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني وتطوير العمل التطوعي التنموي لصالح الريف الفلسطيني , ومن الأنشطة الميزة أيضاً المخيمات الصيفية للأطفال التي بلغ عددها (٦٤)مخيم بإشراف ٦٤٠ قائد شبابي لخدمة ٩٦٠٠ طفل واستمرارها لمدة (١٥) يوماً .

الهدف الثالث عشر: تطوير قدرات المهندسين الزراعيين حديثي التخرّج:

استطاع ٣٥ مهندساً زراعياً من الذين التحقوا بالبرنامج في العام ٢٠٠٢ الحصول على وظائف في العديد من المؤسسات الأهلية الصديقة والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الزراعة ووزارة التربية والتعليم حيث يعمل معظمهم في مجال الإرشاد الزراعي وادارة المشاريع. واستطاعت مراكز التدريب بناء علاقات جديدة مع مؤسسات لها القدرة على تدريب المهندسين الزراعيين في مجالات تخصصية فنية و عملية مما يعطي المهندسين فرصة التعلم واكتساب مهارات جديدة تجعلهم متميزين عن غيرهم في سوق العمل.
لقد تم عقد ثلاث دورات تدريبية وتدريب ٦٠ مهندساً ومهندسة في مراكز التدريب في غزة،والزبابدة وأريحا. وقد قام المتدرّبون بإجراء ٣٨ بحث ميداني من خلال تطبيق مبدأ المشاركة .
من خلال العمل المستمر لرفع كفاءة مراكز التدريب فقد تمت إضافة جهاز كمبيوتر واحد إلى مركز الزبابدة ، وتمت إضافة LCD في مركز غزة , إقامة مزرعة نموذجية في مركز غزة ومركز أريحا , وتم الانتهاء من التشطيبات في الطابق الثاني في مركز الزبابدة ، حيث أصبح يستخدم للسكن ويتسع لـ ٣٧شخصاً . إضافة إلى إجراءات الصيانة في مركز أريحا , وغزة وتم بناء الصالة الرياضة بمساحة ٨٠ متر مربع , كما تم بناء وإنشاء البيت البلاستيكي بمساحة ٥٠٠ متر مربع.
وتمت استضافة ست من المؤسسات الشريكة والصديقة العاملة في مجال التنمية في مركز الزبابدة، وذلك نتيجة الإغلاق المتكرر لمدينة جنين مما أتاح الفرصة أمام المهندسين المتدربين للتعرف على برامج عمل هذه المؤسسات و أقاموا علاقات تعاون مع موظفيها مما سيطور قدرة المهندسين على التشبيك و فهم متطلبات العمل في المؤسسات الأهلية المختلفة و أهم هذه المؤسسات: كير, الهيدرولوجيين, أرض الأطفال, مشروع مرام, إنقاذ الطفل , و UNDP.

التوصيات (١): ضرورة الاعتماد على مدربين محليين من المناطق المجاورة لمراكز التدريب لضمان انتظام الدورات في ظل الإغلاقات وحالات الحصار المستمر.

التوصيات (٢): ضرورة تفعيل دور كادر الإغاثة و خصوصا أصحاب الكفاءات المتميزة في كافة مجالات التنمية الريفية و الإدارة والتخصصات الزراعية.